مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحَكَّمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

العدد الخامس والثلاثون

لسنة 1443 هجرية الموافق: 2021 ميلادية

الشواهد اللغوية في شعر الفرزدق
همام بن غالب
عرض ودراسة

د. الصديق مسعود علي مسعود
كلية اللغات الترجمة
جامعة الزيتونة - ليبيا

التمهيد:

يُعدُّ الفرزدق صورة واضحة للغة بني تميم؛ فهو بلا شك ابنها الناطق بلسانها، فأردنا أن نتبيَّن لغة تميم من خلال شعره، وأهم المسائل النحوية التي حواها شعره مستعينين على ذلك بكتب أهل اللغة، فقد جاء في بعض كتب الأدب أنه ((لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب))[1].

وفي معرض الموازنة بينه وبين خصمه الشاعر جرير بن عطية أن ((جرير يغرف من بحرٍ والفرزدق ينحت من صخرٍ))[2]، وذلك لقوة ورصانة لغته وشعره بصفةٍ عامةٍ.

وهو كمثله من الشعراء المتقدمين الذين يُحتجُّ بشعرهم في اللغة، فقد استُشهِد بشعره كثيراً في مختلف فروع اللغة؛ فلا يخلو كتاب من كتب القدامى، أو المتأخرين، أو المحدثين منه، وهذا كله شجعنا على طرق كتب اللغة المختلفة،

(1) أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، بطرس البستاني، دار الجيل، بيروت، لبنان، لاط، 1989م، ص:359.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وعلى وجه الخصوص كتب النحو، فنستلَّ منها أبرز الشواهد الشعرية المنسوبة إليه؛ كي نجمعها في مؤلف واحدٍ، أو بحثٍ واحدٍ، ونعرضها وفق أبواب النحو ومسائله التي وردت فيها، ولعلَّه من أكثر الشعراء استدلالاً بشعره؛ فقد استدل به سيبويه وحده في أكثر من خمسين موضعاً في كتابه؛ فهو يأتي – عنده – في المرتبة الأولى من حيث الكمّ؛ فقد فاق – بذلك – النابغتين مجتمعين[1]، مما يدل على قوة شعره في جانب اللغة.

وقبل هذا سنتناول بإيجازٍ حياة الفرزدق، اسمه وكنيته، ومكانته الشعرية، وبعضاً من آراء أهل الأدب والنقد فيه.

و الله ولي التوفيق والسداد.

أولاً- اسمه وكنيته ونسبَه، وبعضٌ من أخلاقه وصفاته:

هو أبو الأخطل، أو أبو فراس، همَّام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع بن دارم، الشاعر المشهور صاحب جرير[2]، وهو خصمه ونقيضه في الشعر، فقد اشتهر بنقائضه معه، نقائض امتلأت سباباً وتهاجياً وفُحشاً، ومع هذا كله فهما كالشيئين المتلازمين ذكراً؛ فمتى ما ذكر الفرزدق تبادر إلى الذهن جرير، والعكس صحيح.

ويعتبر الفرزدق وجرير والأخطل من أشعر طبقات الإسلاميين، وهو المقدّم في الطبقة الأولى منهم[3].

ولعله من نافلة القول أن نشير إلى أن النقائض فن من فنون الشعر تضافرت في وجوده عوامل عدّة: سياسية، واجتماعية، وعقلية، واقتصادية، وهو فنٌّ اختصَّ به من الشعراء ما يُعرف بالمثلث الأموي، الفرزدق وصاحبيه جرير والأخطل

(1) أقصد بهما النابغة الذبياني والنابغة الجعدي، انظر فهارس كتاب سيبويه، صنعة الشيخ عبد السلام هارون، 189/5، 193.

(2) انظر الأغاني، 278/10 وما بعدها.

(3) انظر الأغاني، 367/9.

التغلبي[1].

والفرزدق شاعر تميمي، من بني تميم، وهي قبيلة ولّادة للشعراء المجيدين، فكان من أشهر شعرائها الجاهليين أوس بن حجر، وسلامة بن جندل، وعلقمة الفحل، ومن أشهر شعرائها الإسلاميين؛ أي: في صدر الإسلام عبدة بن الطبيب، ومتمّم بن نويرة[2].

وأغلب الظنّ أنه ولد حوالي سنة عشرين للهجرة، وقد نصّ بعض الدارسين على أنه نشأ في بيت كريم، وأن مآثره ومفاخره لا تُنكر، الأمر الذي جعله يعتدّ بآبائه أيَّما اعتدادٍ، كما كان يعتد بعشيرته وقبيلته، وأما أخلاقه فقد كانت وثيقة الصلة بأخلاق الجاهلية؛ فقد عُرِف بفسقه وشربه للخمر، التي حرّمها الإسلام[3].

وعلى الرغم من تأثره ببعض قضايا الفقه وقضايا الحلال والحرام ((إلا أنه لم يكن قد تجرّد كلياً من تأثره العميق بالعادات والطباع الجاهلية))[4].

وأما على المستوى الاجتماعي فقد كان مزواجاً مطلاقاً؛ فقد تزوّج العديد من النساء ثم طلقهنَّ كلّهنَّ، منهنَّ النوار التي ورد ذكرها في بعض شعره، منها قوله[5]:

نـدمتُ ندامة الكسعيَّ لمَّا ** غـدت منِّي مطلقـةً نــوارُ

وكانت جنّتي فخرجتُ منها ** كآدم حين أخرجه الضِّرارُ

وكنتُ كفاقئٍ عينيـه عمداً ** فأصبح ما يُضئ له النهارُ.

وقد نفى عنه بعض الدارسين للأدب العربي انتماءه أو نسبته للتشيُّع؛ وما نسب إليه من بعض أبياتٍ دالةٍ على هذا التشيّع، لا تنسجم مع نسجه ونفسيته؛ إذ كان

(1) انظر في أدب الإسلام (عصر النبوة والراشدين و بني أمية،) ، ص:425.

(2) انظر تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، ص:265.

(3) انظر المصدر نفسه، ص:67.

(4) انظر معجم الشعراء المخضرمين والأمويين،ص: 359.

(5) انظر تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، ص:270، وانظر الديوان، ص: 257، 257.

لا يتعصّب لشيءٍ سوىٰ قبيلته وآبائه، وسوىٰ ولاة العراق إذا خاف بطشهم[1].

ولكن جاء عند بعضهم الآخر أن تشيُّـعَه ثابتٌ لا مغمز فيه، بل هو شديدٌ؛ حيث إنـه ((يجاهر بحبه لهم، فهو مشبوب العاطفة اتجاههم، جامح الخيال في مدحهم..))[2]؛ وقد جعلوا ميّتَه المشهورة في زين العابدين، علي بن الحسين، مثالاً واضحاً علىٰ هذه العاطفة المتوثبة[3]، وهو ما أكّده صاحب شرح أبيات المفصل فخر الدين الخوارزمي بقوله أثناء شرحه لبيت للفرزدق ((.. وبه أخذ الفرزدق [وهو معنىً أراده علي بن أبي طالب في قوله (خمسة الأشبار)]؛ لأنه كان من الشيعة))[4].

ثانياً- مكانته الشعرية وآراء بعض الأدباء والنقاد فيه:

يُعدُّ شعر الفرزدق شعراً رصيناً قوياً ((يمتاز بفخامة العبارة وجزالة اللفظ وكثرة الغريب. . وهو من أفخر شعراء العرب؛ لأن مواد الفخر اكتملت لديه همّةً ونسبا))[5]، وقد شُبّه بزهير من الشعراء الجاهليين[6]؛ فكما أن زهيراً من أصحاب الطبقة الأولىٰ في شعراء الجاهليين، فكذلك الفرزدق من أصحاب الطبقة الأولىٰ في الإسلاميين.

وقد عدّه الأدباء أحد مصادر اللغة المهمة، حتىٰ إنهم قالوا: ((لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب))[7].

وإذا ما أتينا إلىٰ أهم الأغراض الشعرية عنده؛ فهو مثل جُلِّ الشعراء؛ قد وردت عنده أغلبها من مدحٍ، وهجاءٍ، وغيرهما من أغراض الشعر الشائعة في عصره،

(1) انظر تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، ص:273.
(2) انظر الديوان، مقدمة المحقق: الأستاذ: علي فاعور، ص:6.
(3) انظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(4) انظر شرح أبيات المفصل،417/1.
(5) الديوان، مقدمة المحقق، ص:6.
(6) انظر أدباء العرب في الجاهلية والإسلام، ص:359.
(7) تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، ص:275.

إلا أن أهم غرض برز فيه هو الفخر؛ فقد تفوّق في هذا الغرض على خصمه التقليدي جرير؛ ولا غرو في ذلك فقد كان كثيرَ الاعتداد بقبيلته وبآبائه اعتداداً وصفه الدارسون بأنه ((لا حدَّ له))[1].

ومن أشهر أبياته في هذا الجانب قوله مفتخراً على جرير[2]:

فإنَّك لاقٍ بالمشاعر من منى ** فخَاراً فخبّرني بمن أنت فاخرُ؟.

ومنه – كذلك – يفتخر بآبائه وأجداده؛ فمن ذلك افتخاره بجدّه صعصعة بن مجاشع الذي قيل: إنه أول من أسلم من بني تميم، حيث قال[3]:

وجدِّي الذي منع الوائدات ** وأحيا الوئيدَ فلم يوأدِ.

ومع هذا فقد عيب عليه تأخُّره في غرض شعري مهم وركن أساسي في البناء التقليدي للقصيدة الطويلة، ألا وهو النسيب، على الرغم من أنه معدود بفنيّته الممتازة في العمل الشعري كما يرى بعض الدارسين[4].

وهذا العيب ليس مخصوصاً بالفرزدق فحسب، بل هو أمر شائع عند جُلِّ الشعراء، فمنهم من يسهل عليه غرض ويتعذّر عليه آخر، ولعلّ مرجع ذلك إلى مكوّنات الشاعر النفسية، ولهذا تجد الشعراء يتفاوتون في إبداع جميع العناصر الأساسية التي تكوّن القصيدة الطويلة[5].

وقد لاحظ بعض الدارسين أن شعره قد امتاز بالالتواء والشذوذ في أساليبه، وجعلوا خير دليل على ذلك بيته المشهور[6]:

---

(1) تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، ص: 274.

(2) وفيات الأعيان،302/1، وانظر ديوانه، ص:303، وفيه «بالمُحَصَّبِ « بدلًا من «بالمشاعر».

(3) انظر وفيات الأعيان، 73/5، وديوانه، ص:155 وفيه «و منَّا الذي. .» بدلًا من « وجدّي الذي..».

(4) انظر في أدب الإسلام، ص:580.

(5) انظر المصدر نفسه، ص: 579.

(6) انظر تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، ص: 275، وديوانه، ص: 222، وفيه (يُصَاهره) بدلاً من (يُقَاربُه).

وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكاً ** أبو أمِّهِ حيٌّ أبوه يقاربُه

وقد استدل به أهل البلاغة على ما يسمى – عندهم – بالتعقيد اللفظي، أو كما سماه الجرجاني: تعسُّف اللفظ[1]. ووصفه أبو حيان بأنه ((قبيح جداً لا ينبغي أن يُرتكب))[2].

وكذلك أثر عنه بعض الشواذ أو المخالفات النحوية، من ذلك قوله:

وعَضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدَعْ ** من المال إلا مسحتاً أو مجلَّفُ

وكان القياس أو مجلّفاً بالنصب، ولكنه رفع على الاستئناف طلباً لموافقة روي القصيدة[3]. وهو شاهد عند النحاة على مخالفة القياس النحوي.

وقد اختُلف في سنة وفاته؛ من سنة عشرين ومائة، إلى سنة أربع عشرة ومائة[4].

وأخيراً لا نريد أن نسرف في القول في أخبار الفرزدق وحياته بشكل عام، والشعرية بشكل خاص؛ لأن ذلك قد تكفّلت به كتب الأدب، والدراسات المتخصّصة التي اعتنت بدراسة شعره ونقده، كما أن أخباره متناثرة في كتب الأدب وطبقات التراجم؛ فهو أشهر من نارٍ على علَم، فيكفينا في هذا البحث المتواضع هذا القدر لئلا يخرج البحث عن مساره اللغوي، ولئلا يسرقنا الأدب والنقد إليهما؛ فجوهر البحث –هنا– يدور حول أبيات الفرزدق التي اتخذها النحويون شواهد على إرساء قواعد النحو؛ فهو ممَّن يُستشهد بشعره؛ فقد عاش – بلا شك – في عصر الفصاحة، والاحتجاج اللغوي.

وبعد هذا فسوف نستعرض أبيات الفرزدق الواردة في كتب النحاة ومصادرهم، وتقسيمها حسب ما حملته من شواهد، على أبواب النحو ومسائله الواردة فيه:

---

(1) انظر أسرار البلاغة، ص:20.

(2) انظر ارتشاف الضرب، 2433/4.

(3) انظر تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، ص: 275، وانظر البيت في ديوانه، ص:386.

(4) انظر وفيات الأعيان، 81/5.

أولاً: شواهده في باب المبتدأ والخبر:

***حذف المبتدأ والخبر:**

لا شك أن الحذف هو خلاف الأصل؛ لأن الأصل في كلام العرب أن يكون مذكوراً؛ إلا أن هذا جاء في أبواب كثيرة، منها في باب المبتدأ والخبر، والعرب قد تلجأ إلى هذا الحذف طلباً للخفة والاقتصاد في المجهود العضلي؛ فهو أسلوبٌ من أساليبها المعتبرة في الكلام، وهو ما اصطلح عليه أهل البلاغة بـ(الإيجاز)، وهو في مقابل (الإطناب)، كما أن حذفهما مخصوص بالنطق؛ لأنهما موجودان في الذهن؛ فيكمل كل منهما الآخر ((فتتم الجملة بالطرف المنطوق فعلاً، والطرف المقدّر ذهناً))[1].

وقد نصَّ النحاة على أنه يُحذف كلٌّ من المبتدأ أو الخبر إذا دلَّ عليهما دليل جوازاً، أو وجوباً[2]، وما ليس بواجبٍ فهو جائز بشرط توفّر القرينة[3].

.أ- حذف المبتدأ جوازاً:

فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت:46]، على تقدير: مَن عمل صالحاً فعملُه لنفسه ومَن أساء فإساءتُه عليها[4].

ومنه قول الفرزدق[5]: (طويل)

وعَضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدع ** من المال إلا مسحتاً أو مجلّفُ

(1) النحو المصفَّى، ص:231.

(2) انظر شرح ابن عقيل، 130/1.

(3) انظر مواضع حذف المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، 1968م، ص:44 وما بعدها، وشرح الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط:1، 1955م، 101/1 وما بعدها.

(4) انظر شرح ابن عقيل 130/1، 131.

(5) انظر ديوانه ص:386، وشرح ابن عقيل 130/1، 131.

حيث استُدِلَّ به على أن لفظ (مجلّفُ) بالرفع هو خبر لمبتدأ محذوف، وجعلوه – كذلك- شاهداً لتخريج الآية الكريمة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال:64]، على تقدير: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك[1].

وقد عدَّ النحاس هذا الرفع من باب الضرورة الشعرية، قال: ((فالشاعر مضطرٌ فيه إذا كانت القصيدة مرفوعة))[2]، وجعل الوجه الحسن في تخريج الآية هو أن يكون قوله: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ معمولاً لمحذوف دلَّ عليه المذكور السابق، وهو قوله: (حسبُك)؛ فيكون التقدير: وحسبُك مَن اتبعَكَ من المؤمنين[3].

ب- حذف الخبر جوازاً:

فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد:35]؛ فحذف الخبر من الثاني لدلالة الأول عليه، والتقدير: وظلُّها دائمٌ.

ومن ذلك قول الفرزدق[4]: (طويل)

إني ضمنتُ لمن أتاني ما جنى ** وأبي وكان وكنتُ غيرَ غَدُورِ

حيث استُدِلَّ به على جواز حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه؛ فقوله: (غيرَ غَدُور) خبر (كنتُ)، وحذف مماثلاً له من (كان) الأولى، واستُؤنس له بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾ [سبأ: 37]، على أن التقدير: وما أموالكم بالتي تقربكم عندنا زلفى، ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى، وهذا الوجه هو أحد قولي الفراء اتباعاً لمذهب الزجاج[5].

(1) انظر إعراب النحاس، ص: 387.
(2) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(3) انظر إعراب النحاس، ص:387.
(4) انظر الكتاب، 76/1، وشرح التسهيل، 50/2، وشرح ابن عقيل،130/1، ولم أجده في ديوانه.
(5) انظر الكتاب، 76/1، ومعاني الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، 1955م، 363/1،434، وإعراب النحاس، ص: 697، وشرح ابن عقيل،130/1.

***- تقدُّم الخبر على المبتدأ جوازاً:**

الأصل في هذه المسألة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فكان حقُّه التأخير كالوصف[1].

ويتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً إذا لم يكن ثمة لبسٌ في الكلام، نحو قولهم: تميميٌ أنا، ومشنُوءٌ من يشنؤُك، وزيدٌ قائمٌ أبوه، وقد عبَّر ابن مالك عن هذا القاعدة النحوية بقوله[2]:

والأصلُ في الأخبار أن تؤخّرَا ** وجوّزوا التقديمَ إذ لا ضررا

وهذا هو الغالب في تقديم الخبر وتأخيره؛ أي: الجواز[3].

وأما تقديم الخبر الجملة، فقليل، كما قول الفرزدق[4]: (طويل)

إلى مَلِكٍ ما أمُّه مِن مُحَارِبٍ ** أبوه، ولا كانت كُلَيبٌ تُصَاهرُه.

حيث استُدِلَّ به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ولا يضر وجود الضمير في (أمِّه) العائد على المبتدأ المتأخر وهو قوله:(أبوه)؛ لأنه عودٌ على متأخرٍ في اللفظ دون الرتبة، وهذا جائز[5].

وجعله ابن مالك قياساً لتقديم خبر كان في نحو: أبوه قائمٌ كان زيدٌ، وكان أبوه قائمٌ زيدٌ، فبعد أن نقل تجويز ابن السراج لتقديم خبر كان، قال: ((وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يُسمع مع كان فقد سُمِع مع الابتداء، كقول الفرزدق. . .))[6].

---

(1) انظر شرح ابن عقيل، 123/1.

(2) انظر المصدر نفسه، 124/1، وشرح الأشموني، 98/1.

(3) انظر التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص:106.

(4) انظر ديوانه، ص:222، وشرح التسهيل، 355/1، وشرح ابن عقيل 124/1، ومغني اللبيب 116/1.

(5) انظر شرح ابن عقيل 124/1.

(6) شرح التسهيل 355/1.

ومن التقديم الجائز – أيضاً – إذا دلَّ المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر؛ كما في قول الفرزدق[1]: (طويل)

بَنُونا بنو أبنائِنا وبناتُنا ** بنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

*** – مسوغات الابتداء بالنكرة:**

الأصل في المبتدأ على ما نصَّ النحاة[2] أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرةً بشرط الإفادة، وتحقُّق هذه الإفادة، لا يكون إلا بمسوّغات، منها: أن تقع بعد (كم) الخبرية، وذلك كما في قول الفرزدق[3]: (كامل)

كم عمّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ ** فدعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَاري

حيث استُدِلَّ به على أن لفظ (عمَّة) جاء مبتدأ نكرة، والذي سوّغ له هذا وقوعه بعد (كم) الخبرية، وتمييزها محذوف، وكذلك إذا اعتبرت استفهامية، وهذا أحد المسوّغات التي تجوّز مجئ المبتدأ نكرة.

والرفع في لفظ (عمّة) هو أحد الوجوه المعتبرة، وللبيت وجهان آخران هما: النصب على أن (كم) استفهامية، والاستفهام جاء على سبيل التهكُّم والسخرية، وعمّة تمييزها المنصوب، والجرّ على أن (كم) خبرية على معنى كثير من عمّاتك وخالاتك وصفن بهذا الوصف، و(عمة) تمييزها المجرور[4].

وقد تكون (كم) – هنا – خبرية» ومميزها منصوب وهو لفظ (عمّةً)، على أنها لغة تميم- وهي لغة الشاعر الفرزدق- في زعم بعضهم، وذلك إذا كان خبرها مفرداً[5].

---

(1) انظر ارتشاف الضرب 1103/3، ولم أجده في ديوانه.

(2) انظر شرح ابن عقيل 119/1.

(3) انظر ديوانه، ص: 312، وفيه تقديم «خالة» على «عمة»، وبكسرهما، على أن « كم» خبرية، وانظر شرح التسهيل، 421/2، وشرح ابن عقيل، 119/1، وشرح الأشموني، 100/1.

(4) انظر شرح أبيات المفصّل، 740،741/1.

(5) انظر شرح التسهيل 421/2، ومغني اللبيب 185/1.

ثانياً - شواهد في باب النواسخ:

أ- في باب كان وأخواتها:

***- تقديم معمول خبر كان:**

لا يجوز على مذهب البصريين تقديم معمول خبر كان على اسمها وخبرها، فلا يجوز عندهم: كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً، وجوّزه الكوفيون، وأجاز البصريون تقديم معمول الخبر مع خبره المقدّم عليه على الاسم، نحو: كان آكلاً طعامَكَ زيدٌ، ويجوز عندهما؛ أي: البصريون والكوفيون التقديم إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر، نحو: كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان فيك زيدٌ راغباً[1].

وقد جعلوا من التقديم الممتنع - عند البصريين، والجائز عند الكوفيين - قول الفرزدق[2]: (طويل)

قَنَافذُ هدَّاجون حَوْلَ بُيُوتهِم ** بما كان إيَّاهم عَطيّةُ عوَّدَا.

فقد استدلوا به على جواز تقديم معمول خبر كان الضمير المنفصل، وهو قوله: (إيَّاهم) على اسمها (عطيةً)، وخبرها الجملة الفعلية (عوَّدا)، وجعلوه بمكانة (كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً)، إلا أن الشارح ابن عقيل تبعاً للناظم ابن مالك لا يرى في بيت الفرزدق هذا تقديماً لمعمول خبر كان؛ حيث يرى أن (عطية) مبتدأ خبره جملة عوّدا، والمبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان، واسم كان ضمير الشأن محذوف، وعلى هذا التأويل، لا شاهد في بيت الفرزدق هنا[3].

وقد نقل ابن هشام تعليقاً لابن عصفور على هذا التخريج الذي تبنَّاه كل من الناظم والشارح؛ حيث قال: ((هربوا من محذور، وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذورٍ آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث

(1) انظر شرح التسهيل 145/1.

(2) انظر ديوانه، ص:162، والرواية فيه: قنافذُ درَّامون خلف جِحَاشهم ** لما كان إيَّاهم عطيّةُ عوَّدا، وانظر شرح التسهيل 367/1، وشرح الأشموني، 116/1.

(3) انظر شرح ابن عقيل، 146/1، 147.

لا يتقدّم خبر المبتدأ))[1].

*- **تقديم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) على اسمها:**

جعلوا من ذلك قول الفرزدق[2]: (بسيط)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم ** إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشَرٌ

فالمعلوم من لغة بني تميم، وهي قبيلة الفرزدق، لا يُعمِلون (ما) عمل ليس كما هو عند أهل الحجاز، وما جاء في بيت الفرزدق هذا من تقديم الخبر على الاسم، هي رواية تتعارض مع لغة الفرزدق التميمية؛ ولهذا قال سيبويه: ((وهذا لا يُكاد يُعرف))[3]، أو أن الرواية الصحيحة – كما هي في الديوان – والفرزدق قد خرج عن لهجة تميم فتكلم بلهجة أهل الحجاز؛ لأنها لغة قريش، وهي اللغة الأدبية النموذجية المشتركة التي كانت مقصورةً على الخاصة من الناس الذين شهدوا مجالس الخطابة والشعر[4].

وقد جعل ابن مالك «إذ» في قوله (إذ هم قريشٌ) للتعليل[5].

وفي البيت شاهدٌ آخرُ على جواز حذف العامل في الحال إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، وذلك في قوله: وإذ ما مثلَهم بشرٌ، على تقدير: إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلَهم، وهو رأي المبرد[6].

(1) مغني اللبيب 610/1.

(2) الكتاب، 60/1، وانظر ديوانه، ص:167، وفيه «بِشَر» بكسر السين، لا بفتحها كما في رواية الكتاب.

(3) الكتاب، 60/1.

(4) انظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص:41.

(5) انظر شرح التسهيل 208/2، 209 ارتشاف الضرب، 1404/3.

(6) انظر ارتشاف الضرب 1599/3.

ب- في باب «إنَّ» وأخواتها:

***- جواز حذف اسم أخوات (إنَّ):**

فمن ذلك حذف اسمها مع (لكنَّ) في قول الفرزدق[1]: (طويل)

فلو كنتَ ضَبيّاً عرفْتَ قرابتي ** ولكنَّ زَنْجيٌّ عظيمُ المشافرِ

فالتقدير على هذا: ولكنَّكَ زَنْجيٌّ..

وقد ذكر سيبويه أن النصب أكثر في كلام العرب، أي: حذف الخبر معها، لا الاسم، وعليه يكون التقدير في قول الفرزدق: ولكنَّ زنجيّاً لا يعرف قرابتي، وهذا – عنده – شبيه بحذف خبر المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: 21]، على تقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ[2].

ثالثاً - شواهد في باب الإضافة:

أ- إضافة معطوفين إلى مضاف إليه واحد:

استدل النحاة على جواز إضافة معطوفين إلى مضاف إليه واحد بقول الفرزدق[3]: (منسرح)

يا مَن رأى عارضاً أُسَرُّ به ** بين ذراعيْ وجبهة الأسدِ

حيث أضاف كلاً من (ذراعيْ)، و(جبهة) إلى (الأسد).

أو أن يكون في بيت الفرزدق السابق مضاف إليه محذوف من الأول لدلالة الثاني عليه، على تقدير: بين ذراعي الأسدِ وجبهته[4]، وعلى هذا ينتفي موضع

(1) انظر الكتاب 136/2، وارتشاف الضرب 1245/3 ، ولم أجده في ديوانه، وجعل الشيخ عبد السلام هارون صواب روايته (غليظاً مشافره) أو (غلاظاً مشافره).

(2) انظر الكتاب، 136/2.

(3) انظر الكتاب، 180/1، وشرح التسهيل، 249/3، وارتشاف الضرب 2206/4 ، 2429، ولم أجده في الديوان.

(4) انظر شرح التسهيل، 249/3 ، و شرح أبيات المفصل 476/1 ، 477.

الشاهد في بيت الفرزدق -هنا- على إضافة معطوفين إلى مضاف إليه واحد.

أو أنه شاهد على الفصل بين المتضايفين؛ حيث فصل بقوله: (وجبهةِ) بين المضاف (ذراعي)، والمضاف إليه (الأسدِ).

وعند سيبويه –رحمه الله– وإن جوّزه في الشعر؛ فهو عنده قبيح[1]، وعند البصريين بعامة هو خاصٌّ بالشعر مطلقاً[2].

ب- إضافة اسم الفاعل المحلّى بـ«أل»:

يجوز إضافة اسم الفاعل المعرّف بـ«أل» إلى مفعوله المعرّف بها كذلك، أو إلى المضاف إلى ما فيه «أل»، أو المضاف إلى ما فيه ضمير «أل»، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ، وهذا الضاربُ غلامِ المرأةِ، والمرأةُ جاء الضاربُ غلامِها، وجعلوا من الأول قول الفرزدق[3]: (طويل)

أَبَانَا بها قَتْلَي وما في دِمَائِها ** شفاءٌ وهُنَّ الشافياتُ الحوائمِ

حيث جر «الحوائم» وهو مفعول اسم الفاعل المعرّف بـ«أل» على الإضافة إلى عامله اسم الفاعل المعرّف بـ«أل» كذلك.

وقد منع المبرد الجرَّ وأوجب النصبَ في كل هذا، والصحيح والراجح جواز الجرّ، كما أن الأفصح عند حُذَّاق النحويين تركهما في كل هذا[4].

ج- إضافة العد د إلى ما فيه (أل):

القياس عند البصريين هو تجريد العدد المضاف من (أل) إذا أضيف إلى ما فيه (أل)، نحو: ثلاثةُ الأثوابِ، ولأن القياس يقتضي في الإضافة بشكل عام أن

(1) انظر الكتاب، 180/1 ، 181.
(2) انظر شرح الأشموني، 327/2.
(3) انظر شرح التسهيل 85/3 ، وارتشاف الضرب 2276/4.
(4) انظر ارتشاف الضرب 2276/4.

لا تدخل الألف واللام على المضاف؛ لأنهما متعاقبان[1]، وعليه قول الفرزدق[2]: (طويل)

ما زال مذ عقَدَتْ يداه إزارَه ** فسما وأدرك خمسةَ الأشبارِ.

حيث أضاف (خمسة) وهو عدد إلى المضاف إليه وهو قوله (الأشبارِ)، وقد خالف الكوفيون في هذا فجوّزوا دخول (أل) على العدد المضاف؛ فيقولون: الثلاثةُ الأثوابِ، وما شابهها[3].

والشاهد في بيت الفرزدق جاء موافقاً لمذهب البصريين، وهذا هو الأفضل، نحو: جاء ثلاثةُ الرجال، وجاءتْ ثلاثةُ البناتِ ، ورأيتُ ألفَ الكتابِ[4].

واستدلَّ به ابن مالك[5] على جواز إضافة (مُذْ) إلى جملة مصرَّح بجزأيها، في قوله: مُذْ عقدتْ يداه إزاره. ...، وهذا يبيّن لنا مسألةً مهمةً في الدرس النحوي ألا وهي التعدّد الوظيفي للشاهد النحوي، فما استدلّ به أحدهم في باب استدلّ به آخر في بابٍ ثانٍ وهكذا.

د – إضافة «حيث» إلى المفرد:

لا يجوز على القول الصحيح من جمهور البصريين إضافتها إلى المفرد، بل الصحيح إضافتها إلى الجملة الاسمية أوالفعلية، وقد خالف في ذلك الكسائي من الكوفيين، فجوّز إضافتها إلى المفرد، مستدلاً بقول الفرزدق[6]:

ونطعنهم تحت الكُلَى بعد ضربهم ** ببيض المواضي حيثُ لَيُّ العمائمِ

وأما على رواية الرفع في «سهيل»، فذلك جائز؛ لأنه حينئذٍ تكون قد دخلت

(1) انظر شرح ابن عقيل ، 26/2.
(2) انظر ديوانه، ص: 267.
(3) انظر شرح أبيات المفصل، 415/1.
(4) انظر مثلًا التطبيق النحوي ، ص:412.
(5) انظر شرح التسهيل، 217/2.
(6) انظر ارتشاف الضرب، ص: 1449، ولم أجده في ديوانه.

على جملة اسمية، والتقدير: حيث هو سهيلٌ...

وأما على رواية جرّ ما بعدها فعند جمهور النحاة يُعدُّ شاذاً، لا يقاس عليه[1].

هـ- دخول (رُبَّ) على المضاف إلى معرفة:

المشهور والشائع، بل الواجب أن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات؛ أي: أن مجرورها واجب التنكير[2]؛ إلا أنه جاء ما ظاهره أنها دخلت على معرفة في قول الفرزدق[3]: (كامل)

يا رُبَّ مثلِكِ في النساء غريرةٍ ** بيضاءَ قد متَّعتُها بطلاقِ

حيث دخلت على المضاف إلى المعرفة في قوله: يا رُبَّ مثلكِ...[4]، لكن هذا من نظرةٍ نحوية سليمة غير مستقيم؛ إذ يمكن حملها على أنها دخلت على نكرة محذوفة؛ بدليل أن المعنى المؤيّد لهذا الرأي هو: يا زوجتي رُبَّ امرأةٍ مثلكِ في النساء غريرةٍ...[5]؛ فالنكرة المحذوفة هو لفظ (امرأة)، فينتفي -حينئذٍ- القول بدخولها على المضاف إلى المعرفة.

وفي البيت شاهد آخر على جواز حذف المنادى، والذي جوّز ذلك مجيء «ربَّ» بعد حرف النداء، وكذلك إذا جاء بعد «ليت»، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس: 26]، وهذا خلافاً لمن يرى أن المنادى لا يُحذف مطلقاً، وأن «يا» هي حرف تنبيه لا علاقة لها بالنداء، وهو أمر دعا بعض الدارسين للتنبه له[6].

(1) انظر شرح شذور الذهب، ص:126.

(2) انظر مغني اللبيب، 136/1.

(3) نُسِب هذا البيت لعديد من الشعراء منهم الفرزدق، وقد نسبه سيبويه 427/1 لأبي محجن الثقفي، ونحن نرجّح أن يكون للفرزدق وإن لم يوجد في شرح ديوانه؛ لأنه ثبت عنه تطليقه لعديد من زوجاته، كما جاء في أبيات له يذكر فيها تطليقه لزوجته النوار.

(4) انظر شرح أبيات المفصل، 425/1.

(5) انظر المصدر نفسه، 428/1.

(6) انظر النحو المصفّى، ص: 500، 501.

و- حذف (النون) من جمع المذكر السالم المعرّف بـ(أل)لأجل الإضافة:

يجوز اجتماع النون مع الألف واللام في كلمةٍ، كأن يكونا في اسم الفاعل المجموع جمع مذكّرٍ سالمٍ، كما في قول الشاعر: (بسيط)

يا عينُ بكّي حُنيفاً رأسَ حيّهمِ ** الكاسرينَ القنا في عَوْرة الدُّبُرِ

وفي هذه الحال يُنصب ما بعدها على أنه مفعولٌ به؛ ويجوز حذفها وجرّ ما بعدها على الإضافة، من باب إضافة المفعول إلى عامله، كما في قول الفرزدق[1]: (وافر)

أُسَيِّدُ ذُو خُرَيّطَةٍ نهاراً ** من المُتلقّطِي قَرَدِ القمامِ

حيث حذف النون من قوله: (المتلقطي) وجرّ ما بعده، وهو قوله: (قَرَدِ القمامِ).

وقد ذكر الأشموني أن الأحسن عند حذفها الجرُّ بالإضافة، والنون تُحذف في حالتي النصب، والجرُّ بالإضافة، كما يدل على ذلك كثرة الشواهد بشأنها[2].

وهذا مشروط بكون المضاف وصفاً وهو مثنى أو جمع مذكرٍ سالم[3]، كما في بيت الفرزدق السابق.

وهذا ومثله مما استدركه النحاة على وجوب حذف الألف واللام من المضاف حين الإضافة[4].

ز- التعاقب بين التنوين و(أل) في المضاف إليه:

فكلٌّ منهما يدخل على الاسم؛ فالتنوين يفيده تنكيراً، و(أل) تفيده تعريفاً، وإذا ما أردت تحويل الاسم المضاف إليه من النكرة إلى المعرفة؛ تأتي بـ(أل) بدلاً من

(1) انظر الكتاب، 185/1.
(2) انظر شرح الأشموني309/2.
(3) انظر النحو المصفّى ، ص: 547.
(4) انظر النحو المصفّى ، 547.

التنوين، ومن هذا قول الفرزدق[1]: (وافر)

وجدنا نَهْشلاً فضَلَتْ فُقيماً ** كفضل ابن المخاضِ على الفصيلِ

فأدخل (أل) على (المخاض)؛ ليتعرّف به المضاف إليه؛ فأصله: ابنُ مَخَاضٍ.

رابعاً: شواهد في باب أفعل التفضيل:

أ- مجيء (أفعل) على غير معنى التفضيل:

الشائع في صيغة (أفعل) أن تأتي للتفضيل، وقد تأتي لغير التفضيل إذا جُرِّدت من (مِن) الداخلة على المفضول، قال ابن مالك: ((وقد يأتي العاري الذي ليس معه (مِن) مجرّداً عن التفضيل مؤولاً باسم فاعل... ومؤولاً بصفة مشبهة...))[2]، وقد جعل المبرد استعماله مؤولاً قياساً مطّرداً، وردَّه ابن مالك بأن الأولى فيه أن يُمنع فيه القياس ويقتصر منه على المسموع[3]؛ فمما جاء مؤولًا بصفة مشبهة قول الفرزدق[4]: (كامل)

إن الذي سمك السماء بنى لنا ** بيتاً دعائمُه أعزُّ وأطولُ

على تقدير: عزيزة وطويلة، وصفاً للدعائم.

وجعلوا منه – كذلك – قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾؛ أي: هيّن، وجعلوا منه – أيضاً- قول الشنفرى:

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزَّاد لم أكن ** بأعجلهم إذْ أجْشَعُ القوم أعجلُ

فـ(أعجلُ) بمعنى (عَجِل)، وهذا المعنى ردّه جُلُّ النحاة على ما نقل ابن عقيل في شرحه[5].

---

(1) انظر الكتاب، 98/2، وديوانه، ص:443.

(2) شرح التسهيل، 60/3.

(3) انظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها، والأشموني، 388/3.

(4) انظر ديوانه، ص:589، وشرح التسهيل، 60/3، وشرح ابن عقيل، 102/2، والأشموني، 388/2.

(5) انظر شرح التسهيل، 60/3، وشرح ابن عقيل، 102/2.

وقد حصره ابن هشام في جواز مجيئه مطابقاً للمفضل إذا كان نكرةً، بشرط ألا يُراد به المفاضلة، قال ابن هشام: ((ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يُرَد به مطابقاً مع كونه مجرّداً..))[1]، وجعل منه شاهداً على ذلك قول الفرزدق[2]: (طويل)

إذا غاب عنكم أسْوَدُ العين كنتم ** كراماً وأنتم ما أقام ألائمُ.

فـ(ألائم) بمعنى (لِئَام) وصفاً لضمير الجمع في قوله: (وأنتم)، ولا مفاضلة فيه، وذهب بعضهم إلى أن قول الفرزدق السابق، جاء شاهداً على جواز حذف (مِن) التفضيلية؛ إذ التقدير: أعزُّ من دعائم كل بيت وأطولُ منها[3].

ب- تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل:

لا يجوز أن يتقدم الجار والمجرور على أفعل التفضيل قياساً، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهامٍ أو ما أضيف إليه، نحو: ممَّن أنت خيرٌ؟، ومن أيِّهم أنت أفضلُ؟، ومن غلام أيّهم أنت أفضلُ؟ وما خالف هذا القياس فهو شاذ، كما في قول الشاعر: (طويل)

ولا عيب فيها غير أنَّ سريعها ** قَطُوفٌ، وأن لا شيءَ منهُنَّ أكسلُ

والأصل: وأن لا شيءَ أكسلُ منهُنَّ.

وجعلوا من هذا الشذوذ قول الفرزدق[4]: (طويل)

فقالت لنا: أهلاً وسهلاً وزوّدتْ ** جَنَى النَّحْلِ، بل ما زوّدتْ منه أطيبُ

والأصل: بل ما زوّدت أطيبُ منه؛ فهذا شاذٌ لا يقاس عليه، ولا يجوز

(1) مغني اللبيب، 380/2، 381.

(2) انظر المصدر نفسه، 381/2، وانظر شرح التسهيل،61/3، وارتشاف الضرب 2326/4، وشرح الأشموني،388/2 ، ولم أجده في ديوانه.

(3) انظر شرح أبيات المفصل، 883/1،882.

(4) انظر شرح التسهيل، 54/3، وشرح ابن عقيل 103/2، والأشموني، 389/2، ولم أجده في ديوانه.

الاستدلال بالبيت إلا إذا جُعِل الجار والمجرور متعلقان بالفعل (زوّدتْ)[1].

خامساً- شواهد في باب الفصل بين المتلازمين:

أ- الفصل بين المبتدأ والخبر:

من ذلك الفصل بينهما بـ(كان)؛ فتكون «كان» – حينئذٍ - زائدةً بين المبتدأ والخبر، كما في بيت الفرزدق[2]: (طويل)

أَسَكْرَانُ كان ابنُ المراغة إذْ هجا ** تميماً بجوِّ الشامِ أم مُتَسَاكرُ

وهذا على رواية من رفع (سكران)، و(ابن المراغة)، وليس كما ذهب ابن السيرافي إلى أن (كان)- هنا – شأنية. وتنتفي زيادة (كان) على رواية النصب في (سكران)، وهي الرواية الأشهر كما ذهب أبو حيان، وابن هشام[3]، وهو ما نصَّ عليه سيبويه بقوله: ((وأكثرهم ينصب السكران، ويرفع الآخر [يعني ابن المراغة] على قطعٍ وابتداءٍ))[4].

والرواية في شرح أبيات المفصل[5] برفع الأول (سكران)، وهو اسمٌ نكرة، ونصب الثاني، وهو (ابن المراغة)، وهو خبر معرفة، على أن في (كان) ضميرًا عائدًا على النكرة المتقدم، وهذا عكس القول الصحيح؛ أي: أن يكون الاسم هو المعرفة، وهو مبتدأ في الأصل، والخبر هو النكرة.

وأورد له شاهداً مثله إعراباً وتوجيهاً، وهو: (وافر)

فإنك لا تبالي بعد حولٍ ** أظبيٌ كان أُمَّكَ أم حمارُ؟

قال الخوارزمي: ((لولا الروايةُ لرفعتُ المنصوب – هنا – ليكون (كان) هي

(1) انظر شرح ابن عقيل، 103/2.

(2) انظر الكتاب، 49/1 ، وارتشاف الضرب، 947/1 ، ولم أجده في ديوانه.

(3) انظر ارتشاف الضرب، 1179/3، ومغني اللبيب 490/2.

(4) الكتاب 49/1.

(5) انظر شرح أبيات المفصل، 966/2 – 968 .

المزيدة)) [1].

ب- الفصل بين الموصول وصلته:

لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي، أما غير الأجنبي فجائز الفصل به بينهما، وممَّا يُعَدُّ من غير الأجنبي (النداء)، بشرط أن يليَه مخاطَبٌ، كما في قول الشاعر[2]: (طويل)

وأنت الذي يا سعدُ بُؤْتَ بمشهدٍ ** كريمٍ وأثوابِ المكارمِ والحمدِ.

وأما إذا لم يله مخاطَبٌ ففي هذه الحال يُعدَّ أجنبياً لا يجوز الفصل به بين الموصول وصلته، وما جاء منه لا يكون إلا ضرورة شعرية، كما في قول الفرزدق[3]: (طويل)

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني ** نكن مثل مَن - يا ذئبُ – يصطحبان

حيث فصل بين اسم الموصول (مَن) وصلته (يصطحبان) بجملة النداء (يا ذئبُ)؛ فجملة النداء جاءت اعتراضاً وفصلاً بين الموصول وصلته، وقد نُقل عن الزمخشري أن هذا الفصل من تعسُّفات الفرزدق[4]. وجعله ابن مالك من باب الضرورة الشعرية[5].

ج- الفصل بين المتضايفين:

لا يجوز الفصل بينهما في حال الاختيار؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف ومنزّل منه منزلة التنوين، إلا إذا كان الفاصل ظرفاً أو مفعولاً به، وذهب الكوفيون

(1) شرح أبيات المفصّل 967/2.

(2) انظر شرح التسهيل، 232/1 ، وارتشاف الضرب 1024/2.

(3) انظر ديوانه، ص: 628، وفيه «واثقتني» بدلًا من «عاهدتني»، وهو من شواهد الكتاب، 416/2، وانظر شرح التسهيل،233/1، وشرح أبيات المفصل، 624/1.

(4) انظر شرح أبيات المفصل، 624/1 - 626 .

(5) انظر ارتشاف الضرب، 1041/2.

إلى جواز الفصل بينهما مطلقاً[1].

وقد عُدَّ من ذلك قول الفرزدق[2]: (طويل)

ولئن حلفتُ على يديكِ لأحلفنْ ** بيمينِ أصدقِ من يمينك مقسمِ

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو قوله: (بيمينِ مقسمِ) بالنعت، وهو قوله: (أصدقَ من يمينك)، وقد عُدَّ هذا الفصل من باب الضرورة الشعرية؛ إذ الأصل: بيمين مقسمِ أصدقَ من يمينكَ[3].

د - الفصل بين الصفة والموصوف بـ«كان»:

فمن الشواهد التي استُدِلَّ بها على هذا الفصل قول الفرزدق[4]: (وافر)

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ ** وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

حيث فصل بـ(كان) بين الموصوف وهو قوله: (جيرانٍ) والصفة وهو قوله: (كرامٍ)، و(كان) تكون حينئذٍ زائدةً زيادةً سماعية لا قياسية، وهو ما فُهِم من كلام ابن عقيل، قال: ((وقد سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله...))[5].

ومنه قول الفرزدق الآخر[6]: (بسيط)

في غُرَف الجنّة العليا التي وجبت ** لهم هناك بسعيٍ كان مشكورِ

أما زيادتها القياسية؛ فتنقاس بين (ما) وفعل التعجّب، نحو: ما كان أصحَّ عِلْمَ مَن تقدَّما[7].

---

(1) انظر همع الهوامع 431/2- 433.

(2) انظر ديوانه، ص:550.

(3) انظر شرح ابن عقيل، 47/2.

(4) انظر ديوانه، ص:597، وصدر البيت فيه: فكيف إذا رأيتُ ديارَ قومي، وانظر الكتاب 153/2، وشرح وارتشاف الضرب ص: 2401، وشرح ابن عقيل، 148/1.

(5) شرح ابن عقيل، 148/1.

(6) انظر ارتشاف الضرب، ص: 2401.

(7) جزء من بيت لابن مالك في ألفيته. انظر شرح ابن عقيل: 148/1.

هـ - الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها:

جاء من ذلك في قول الفرزدق[1]: (طويل)

كم في بني سعد بن بكرٍ سيّدٍ ** ضخمِ الدَّسيعةِ ماجدٍ نفَّاعِ

حيث فصل بين (كم) الخبرية ومميزها، وهو قوله: (سيّدٍ) بشبه الجملة، وهو قوله: (في بني سعد بن بكر)، وهذا الفصل عدّه سيبويه من ضرورة الشعر، وجوّزه يونس في سعة الكلام[2].

سادساً- شواهده في بعض الحروف من حيث اختصاصُها، وعملُها، وحذفُها:

أ- من حيث اختصاصُها:

***- اختصاص «أل» بالدخول على الأسماء دون الأفعال:**

جعل البصريون (أل) من خصائص الأسماء فهي لا تدخل – عندهم - إلا عليها، وجوّز الكوفيون دخولها على الأفعال أيضاً؛ مستدلين على ذلك بقول الفرزدق[3]: (بسيط)

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حكومتُه ** ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

وعند البصريين مثل هذا يُعدُّ من باب الضرورة الشعرية[4]، ونقل ابن هشام عن الجرجاني أن هذا في النثر يُعدُّ خطأ بالإجماع، واعتبرها ضرورة شعرية قبيحة[5]. وأوّل البصريون (أل) – هنا – بأنها اسم موصول بمعنى الذي، والتقدير عندهم: ما أنت بالذي تُرضى حكومتُه...

(1) انظر الكتاب 168/2. ولم أجده في ديوانه،

(2) انظر شرح أبيات المفصّل، 739/1.

(3) لم أجده في ديوانه، وهو للفرزدق في شرح شذور الذهب، ص:19، وبلا نسبة في شرح التسهيل201/1، وارتشاف الضرب 2451/4، وشرح ابن عقيل 92/1.

(4) انظر شرح ابن عقيل،93/1.

(5) انظر شرح شذور الذهب، ص:19.

** - اختصاص «ما» بأنها كافة عن العمل:

نصَّ النحاة على أنه إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بـ(إنَّ) وأخواتها كفّتها عن العمل، إلا (ليت)، وهو الصحيح من مذاهب النحويين، خلافاً لمذهب جماعةٍ منهم سيبويه؛ حيث يرون إعمال غير (ليت) مع (ما) جائزاً على لغة قليلة[1].

ومما استدل به على كفافة (ما) قول الفرزدق[2]: (طويل)

أعدْ نظراً يا عبد قيسٍ لعلَّما ** أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدَا

حيث دخلت (ما) الكافة على (لعلَّ) فكفّتها عن العمل، ولهذا وقعت بعدها الجملة الفعلية[3].

ب- من حيث عملُها:

*- من ذلك «حتى»:

فهي تأتي لأحد ثلاثة معانٍ، منها: أن تكون حرف ابتداء؛ أي: تُبتدأ بعدها الجمل؛ أي: تستأنف[4]، فمما جاء من ذلك في شعر الفرزدق قوله[5]: (طويل)

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني ** كأنَّ أباها نهْشلٌ أو مُجاشعٌ

استُدِلَّ به على أن (حتى) هنا ابتدائية؛ فيأتي بعدها جملة اسمية؛ فهي حرف ابتداء، تبتدأ بعدها الجمل؛ أي: تُستأنف؛ فتدخل على الجملة الاسمية.

قال ابن هشام تعليقاً على بيت الفرزدق السابق: ((ولا بدَّ من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد (حتى) غايةً له))[6].

---

(1) انظر شرح ابن عقيل، 185/1، 184.

(2) انظر ديوانه ، ص:161.

(3) انظر شرح أبيات المفصل، 1052/2 ، 1053 ، وجاء فيه أن البيت الشاهد من أشنع الهجاء وأفحشه.

(4) انظر مغني اللبيب 122/1، 128.

(5) انظر ديوانه ، ص:361.

(6) مغني اللبيب، 128/1 ، 129.

وتأتي بعدها جملة فعلية سواء مصدَّرة بفعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ مرفوعٍ، كما في قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]، برفع لفظ (الرسول)[1].

قال النحاس تعليقاً على قراءة الرفع: ((فعلى هذه [أي: (حتى) التي يأتي بعدها اسم مرفوع] القراءة بالرفع، وهي أبين وأصحُّ معنىً؛ أي: وزلزلوا حتى الرسولُ يقول..))[2].

وأما قراءة النصب في الفعل المضارع؛ وهي قراءة غير نافع فتكون (حتى) ناصبةً بـ(أن) مضمرة وجوباً، ولا شاهد لها - حينئذٍ - في بيت الفرزدق هذا.

** «حاشا» بين الفعلية والحرفية:

المشهور أن (حاشا) تكون حرف جرٍ؛ فتجر ما بعدها نحو: قام القومُ حاشا زيدٍ، وقد تأتي فعلاً فتنصب ما بعدها مفعولاً به، وهو مذهب جماعة منهم الأخفش، والجرمي، والمازني، واختاره ابن مالك، واستدلوا على ذلك بقول بعض العرب: اللهمَّ اغفر لي ولمن يسمعُ حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع، ومنه كذلك قول الفرزدق[3]: (بسيط)

حاشا قريشاً فإنّ الله فضَّلهم ** على البريّة بالإسلام والدّين

حيث نصب قريشاً مفعولاً به بـ(حاشا)[4].

وكونها فعلاً هو أمر قليل، فيكون – حينئذٍ - فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى (إلا)، والكثير الشائع كونها حرفاً، بل نقل ابن مالك أن بعض المتأخرين منع

(1) انظر المصدر نفسه، 1/ 129 ، 130 ، وإعراب النحاس، ص:163 ، وقراءة الرفع، قرأ بها من السبعة الإمام نافع رحمه الله تعالى.

(2) إعراب النحاس، ص: 163.

(3) لم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 307/2 ، وشرح ابن عقيل 311/1.

(4) انظر شرح ابن عقيل 311/1.

مجيئها فعلاً؛ مستدلاً بقول بعض العرب: حاشاي ، ولم يقل: حاشاني[1].

***معاملة «إذا» معاملة حروف المجازاة[2]:

مذهب جمهور النحاة خلافاً لسيبويه وشيخه الخليل وتبعهما الفراء من الكوفيين، أنه يجوز أن تعامل (إذا) معاملة حروف المجازاة؛ لأنها لا تقع إلا على فعلٍ، وهي تحتاج إلى جواب، كما في قول الشاعر: (كامل)

واستغنِ ما أغناك ربّك بالغنى ** وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ

ومنه – كذلك – قول الفرزدق[3]: (بسيط)

ترفَعُ لِي خِنْدَفٌ واللهُ يرفعُ لِي ** ناراً إذا ما خَبَتْ نيرانُهم تَقَدِ

حيث جزم بـ(إذا) الجواب، وهو قوله: (تقدِ)، وجعل ابن هشام الجزم بها من باب ضرورة الشعر[4].

وقد جاء وفاقاً لمذهب سيبويه، وشيخه الخليل، والفراء، القراءةُ بعدم الجزم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: 4]؛ حيث لا يرون (إذا) – كذلك – في حال الاختيار[5].

ج- من حيث حذفُها:

*- حذف حرف الجرّ بين الشائع المطرد، والقليل الشاذ:

نصَّ النحاة على أن حذف الجار من الكلام يكون مطرداً وغير مطّرد، فمن المطّرد حذفه من مميز «كم» الاستفهامية، نحو: بكم درهمٍ اشتريتَ هذا؟، على تقدير: بكم من درهمٍ اشتريتَ هذا؟، وهو مذهب سيبويه وشيخه الخليل[6]،

(1) انظر شرح التسهيل 307/1 ، ومغني اللبيب 122/1.
(2) المراد بها حروف الشرط الجازمة للجواب.
(3) انظر الكتاب 62/1، ولم أجده في ديوانه.
(4) انظر مغني اللبيب، 93/1.
(5) انظر إعراب النحاس، ص: 972 .
(6) انظر كتاب سيبويه 269/1، وشرح ابن عقيل 21/2، وارتشاف الضرب، ص: 1760.

وجعلوا من غير المطرد بيت الفرزدق[1]: (طويل)

إذا قيل: أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ؟ ** أشارت كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابعِ

والأصل: أشارت إلى كليبٍ[2].

وجعله أبو حيان من باب الشاذّ الذي لا خلاف في شذوذه[3].

ويحتمل أن يكون لفظ (كُليبٍ) مجروراً بالإضافة، على تقدير مضاف محذوف، والأصل: أشارت قبيلةُ كُليبٍ؛ فعلى هذا التوجيه ينتفي الشاهد على حذف الجار من بيت الفرزدق.

وقد استدلَّ ابن هشام بقول الفرزدق السابق على أنَّ «أنْ» وصلتهما بعد حذف حرف الجر في موضع خفض بالجار المحذوف في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾ [النساء:90]، ونحو قوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: 18][4].

والصحيح من أقوال المحققين من النحاة[5] أن حذف حرف الجر موقوف فيه على السماع، أضف إلى ذلك أن حذفه وبقاء عمله كما في بيت الفرزدق شاذٌ شذوذاً لا خلاف فيه.

والشائع الكثير في مثل هذا الحذف أن يكون الجارُّ المحذوف هو «رُبَّ» الواقعة بعد الواو، ولا يجوز حذفها من غير أن يتقدمها شيء، إلا على سبيل الشذوذ[6].

---

(1) انظر ديوانه، ص: 362 ، وفيه (كُلَيبٌ) جاءت بالرفع لا بالجر، وعلى هذه الرواية ينتفي الشاهد في قول الفرزدق، وهو في ارتشاف الضرب ص: 2092.

(2) انظر شرح ابن عقيل، 21/2.

(3) انظر ارتشاف الضرب ص: 2092.

(4) انظر مغني اللبيب 11/1.

(5) انظر شرح التسهيل 150/2 ، 151.

(6) انظر شرح ابن عقيل، 11/2 ، ومغني اللبيب 11/1 ، 643/2.

سابعاً - شواهد في مسائل متفرقة:

*** - جواز تعدّي بعض الأفعال من غير واسطة حرف الجر:**

من ذلك أن الفعل (اختير) جاء مبنياً للمجهول متعدياً لمفعوله من غير واسطة حرف الجر على غير أصله في التعدّي، في قول الفرزدق[1]: (كامل)

منَّا الذي اختير الرجالَ سماحةً ** وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

إذ الأصل: من الرجالِ؛ فحذف الجار وأوصل الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ [الأعراف: 155][2]، على تقدير: من قومه؛ فـ(مِن) تكون على هذا تبعيضية؛ لأن الاختيار لا يكون إلا أخذ بعضٍ من كلٍ، ويبدو أن هذا التعدّي من غير حرف الجر موقوف على السماع، إذ لا قياس يعضده؛ وهو المفهوم من كلام سيبويه، قال: ((وليس كل الفعل يُفعل به هذا، كما أنه ليس كل فعل يتعدَّى الفاعل ولا يتعدّى إلى مفعولين))[3].

*** - خروج الظرف عن معنى الظرفية إلى الإضافة:**

نصّ النحاة على أن كلاً من الظروف، ومثلها الأحوال إذا خرجت عن معنى الظرفية والحالية تعيّن إضافتها، بشرط أن تجئ مركَّبةً، نحو: يومُ يومٍ، بينَ بينٍ، أي أنها ترجع إلى الإعراب[4]، ومن ذلك قول الفرزدق[5]: (وافر)

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا ** جزاءك والقروضُ لها جزاءُ

---

(1) انظر مغني اللبيب، 405/2، وديوانه، ص:360 ، وفيه «و خيراً «بدلًا من «و جوداً» في الشطر الثاني منه.

(2) انظر إعراب النحاس، ص: 356 ، وشرح أبيات المفصل، 1040/2.

(3) الكتاب، 39/1.

(4) أي: تعرب حسب موقعها في الجملة، أي أنها ليست ظرفاً في هذه الحال.

(5) انظر الكتاب303/3، وشرح التسهيل 203/2، وشرح شذور الذهب، ص:77 ، ولم أجده في ديوانه.

حيث رفع الأول على ما تقتضيه العوامل، وجرَّ الثاني على الإضافة[1].

وهو ما أكده سيبويه فيما نقله ابن هشام بقوله: ((والعرب لا تجعل شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحدٍ، إلا في حال الحال أو الظرف... وهذا قول من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل))[2].

*** - حكم ما جاء على «فَعَالِ» اسماً:**

كل ما جاء على (فَعَالِ) بالكسر اسماً؛ وكان آخره راءاً، فقد اتفق كلٌّ من الحجازيين والتميميين على بنائه على الكسر، وقد استدلوا على ذلك بقول الفرزدق[3]: (طويل)

متى تَرِدَنْ يوماً سَفارِ تَجدْنَهَا ** أُدَيهمَ يرمي المستجيرَ المعوَّدا

فقد جاء لفظ (سَفَارِ) مبنياً على الكسر على الرغم من وقوعه مفعولاً به، والمفعول به منصوب[4].

كما جاء البيت شاهداً على عدم جواز أن يكون ظرف الزمان «يوماً» بدلاً من حرف الشرط «متى»؛ لعدم اقترانه به[5].

*** - لفظ «علُ» بين التعريف والتنكير، أو بين الإعراب والبناء:**

نصَّ النحاة على أن لفظ «علُ» إذا تعيّن؛ أي: أريد به المعرفة، كان مبنياً على الضم، كما جاء ذلك في قول الفرزدق[6]: (كامل)

---

(1) انظر شذور الذهب، ص:77.

(2) شرح شذور الذهب، ص:77، وانظر الكتاب 303/3 مع اختلاف يسير في النصّ.

(3) لم أجده في ديوانه، والأُدَيهم: تصغير الأدهم، وهو الحصان الأسود، قال عنترة العبسي:
يدعون عنترة والرماحُ كأنها ** أشطانُ بئرٍ في لبان الأدهمِ.

(4) انظر شرح شذور الذهب، ص:95.

(5) انظر مغني اللبيب، 97/1.

(6) انظر شرح شذور الذهب، ص:90، وفي ديوانه، ص:495، وفيه في الشطر الأول: «إني ارتفعتُ»، بدلاً من: «و لقد سددتُ»، وفي الشطر الثاني: «و علوتُ فوق» بدلاً من «و أتيتُ فوق»، وكلها بمعنىً.

ولقد سددتُ عليكَ كلَّ ثنيّةٍ ** وأتيتُ فوقَ بني كُليبٍ من عَلُ

حيث جاء لفظ «علُ» معرفةً مبنياً على الضم.

قال محي الدين: ((وإذا كان المراد معيَّناً فإنه يلزم أن يكون هناك مضافٌ إليه محذوف، وهو منوي من حيث المعنى، إذ ليس في جوهر اللفظ ما يدل على التعيين؛ فيكون كأنه قد قال: أتيتُ نحو بني كليبٍ من فوقهم))[1]؛ فعلى هذا التقدير تحققت الإضافة المرجوّة من التعيين الملزم للبناء.

وأما إذا لم يتعيّن؛ أي: أريد به التنكير، فإنه يأتي معرباً ، كما جاء في قول امرئ القيس:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً ** كجلمود صخرٍ حطّه السيلُ من علٍ

أي جاء من مكانٍ عالٍ؛ أي: علوّاً بعد علوّ[2]، فيكون على تقدير موصف محذوف.

وقد استدلَّ سيبويه ببيت امرئ القيس على أن لفظ «علُ»، بمعنى: الإتيان من فوق[3].

*** - اجتماع فاعلَين في جملة واحدة:**

وهي لغة بعض العرب تكلمت بها، وعرفت بمصطلح «لغة أكلوني البراغيثُ»، ومفادها اجتماع فاعلين في الجملة الواحدة، أحدهما ضمير والآخر اسم ظاهرٌ، كما في قول الشاعر: (متقارب)

يلُومُونني في اشتراء النخ يل أهلي فكلُّهُمُ يعذلُ**

وقول الآخر: (طويل)

---

(1) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، حاشية على شرح الشذور، ص:105.

(2) انظر شرح شذور الذهب، ص:105 ، ومغني اللبيب 154/1.

(3) انظر الكتاب 228/4.

يلُومُونني في حُبِّ ليلى عواذلي ** ولكنّي من حبّها لَعميدُ[1]

وجعلوا منه قول الفرزدق[2]: (طويل)

ولكنْ ديَافيُّ أبُوه وأمُّه ** بحَوْرَان يَعْصرْنَ السليطَ أقاربُه

فقد اجتمع في قول الفرزدق هذا فاعلان في جملة واحدة، وهما نون النسوة في (يعصرنَ) وهو ضمير متصل، وقوله: (أقاربُه) وهو اسمٌ ظاهرٌ، وقد استُدل به على تخريج قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:71]، حيث جعلوا هذه اللغة التي تضمنها قول الفرزدق أحد ثلاثة أوجه محتملة لتخريج الآية الكريمة[3].

وهذه لغة هذلية، قال سيبويه: ((وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))[4].

*** - العطف حيلةً أو احتيالاً:**

وهو أمر يلجأ إليه المتكلم إذا لم يتوافق المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى، وذلك لتمرير العطف، وهو جائز إذا كان المعطوفان يندرجان تحت شيءٍ واحدٍ يجمعهما ويشملهما معاً، وعلى هذا خرّج قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن:35]، بخفض لفظ «شواظ»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة، وابن إسحاق، قال النحاس: ((وإن خفضت عطفته على «نار»، واحتجت إلى الاحتيال، وذلك أن أكثر أهل التفسير منهم ابن عباس يقولون: الشواظ: اللهب، والنحاس: الدخان، فإذا خفضت فالتقدير: شواظٌ من نار ومن نحاسٍ، والشواظ لا يكون من النحاس، كما أن اللهب لا

(1) انظر شرح ابن عقيل ، 180/1 ، 229.
(2) انظر ديوانه، ص:44، والكتاب 40/2.
(3) انظر إعراب النحاس، ص:293 ، وشرح ابن عقيل ، 180/1 ، 229.
(4) انظر الكتاب 40/2.

يكون من الدُّخان إلا على حيلةٍ واعتذار...))[1]، ومن هذا العطف قول الشاعر: (مجزوء الكامل المرفّل)

يا ليت زوجك قد غدا ** متقلِّداً سيفاً ورمحاً

حيث جاز عطف الرمح على السيف؛ لأن كليهما محمول، وجعلوا من ذلك قول الفرزدق[2]: (طويل)

فبتُّ أقُدُّ الزادَ بيني وبينه ** على ضوء نارٍ تارة ودخانِ

حيث عطف الدخان على النارِ؛ لأن كليهما من النار؛ قال النحاس: ((فعطف ودخان على نار، وليس للدخان ضوء؛ لأن الضوء والدخان من النار، وإن عطفتَ ودخان على ضوء لم تحتج إلى الاحتيال))[3].

*** - الضرورة الشعرية:**

يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر من تقديم وتأخير، وحذف، وزيادة، وغيرها كله لإقامة وزن البيت، وقد وردت العديد من الشواهد الشعرية على هذا، من ذلك قول الفرزدق[4]: (بسيط)

بالباعث الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتْ ** إيَّاهم الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

الأصل والأولى أن يؤتى بالضمير المتصل بدلاً من المنفصل، إن أمكن ذلك، ولا يجوز العدول عن هذا الأصل؛ فأكرمتُك أولى من أكرمتُ إيَّاك، وهذا في سعة الكلام، وفي هذا قال ابن مالك: (مزدوج الرجز)

وفي اختيارٍ لا يجئ المنفصل ** إذا تأتَّى أن يجئ المتصل

(1) إعراب النحاس، ص: 913 .

(2) انظر ديوانه ، ص:628 ، وفيه «أسوّي « بدلًا من «أقُدُّ».

(3) إعراب النحاس، ص: 913 .

(4) انظر ديوانه، ص:190 وفيه « بالدَّهر الدَّهاريرِ « بدلًا من «في دهر الدَّهاريرِ، وشرح ابن عقيل، 66/1.

وقد يُعدل عن هذا الأصل في ضرورة الشعر، كما جاء في بيت الفرزدق السابق؛ فالأولى أن يقول: ضمنتهم، لا ضمنتْ إيَّاهم[1]، ولكن الضرورة الشعرية ألجأته لهذا، قال ابن مالك: ((فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأً))[2]، وقال في موضع آخر، مستدلاً بقول الفرزدق هذا: ((فإن المعروف في كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار))[3].

***- من علامات ألف التأنيث منعها من التنوين (من الصرف):**

وذلك في كل اسم انتهى بألف مقصورة في آخره، نحو: سَكْرَىٰ، وعُقْبَىٰ، وجُمَادَىٰ، وما شابهها، مثل حُبَارَىٰ في بيت الفرزدق[4]: (طويل)

وأشلاءُ لحمٍ من حُبَارى يَصيدُها ** لنا قانصٌ من بعض ما يتلطَّفُ

فالألف في «حُبَارىٰ» هي للتأنيث بدلالة ورودها غير منوّنة – هنا-، والمعلوم والشائع عند أهل النحو أن ألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف؛ أي: من التنوين، فهو اسم مجرور بـ«من» وعلامة جرّه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر.

***- وضع الظاهر موضع المضمر وهو مُكَرَّرٌ:**

إذا احتيج إلى تكرير الاسم الظاهر في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره، لا إعادته بلفظه، فقولك: زيدٌ ضربتُه أفضل من قولك: زيدٌ ضربتُ زيداً، ومررتُ به أفضلُ من مررتُ بزيدٍ.

أما إذا كُرِّر في جملة أخرى فذاك جائزٌ، وفي هذه الحال يكون رفع الثاني أجود من نصبه، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ [الأنعام:124]، قال سيبويه: ((والرفع أجود وإن كنت تريد الأول. . . وقد يجوز

(1) انظر شرح ابن عقيل، 66/1.
(2) انظر شرح التسهيل156/1 .
(3) المصدر نفسه، 276/2.
(4) انظر ديوانه، ص:386 ، وجاء في عجزه: إذا نحن شئنا صاحبٌ مُتَأَلِّفٌ.

أن تنصب))[1]، ومنه؛ أي: رفع الثاني المكرَّر في جملةٍ أخرىٰ قول الفرزدق[2]: (طويل)

لعمرك ما معْنٌ بتاركِ حقِّه ** ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا متيسَّرُ

حيث كرّر الاسم (مَعْنٌ) بلفظه في جملة أخرىٰ، فرفع الثاني علىٰ اللغة الأجود.

*- **التنازع في العمل:**

وهو أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول أو أكثر، ويكون كلٌّ عامل منها طالباً لذلك المتأخر[3]، وجعلوا منه قول الفرزدق[4]: (طويل)

ولكنَّ نِصْفاً لو سببتُ وسبَّني ** بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

فالعاملان المتنازعان هما (سببتُ، وسبّني)؛ والمتنازع فيه هو الجملة بعدهما: بنو عبد شمس...؛ فالأول يطلبه مفعولاً به والثاني يطلبه فاعلاً، والبصريون وفاقاً لمذهب سيبويه يعملون الثاني لقربه من المعمول، قال سيبويه بعد أن ذكر عدّة شواهد مماثلة: ((فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنىٰ وغير مُعمَل في اللفظ، والآخر مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنىٰ))[5].

وعلة اختيار البصريين إعمال الثاني؛ هو لقربه من المعمول، ولأجل سلامته من الفصل بين العامل والمعمول، وأما الكوفيون فاختاروا إعمال الأول؛ لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره علىٰ مفسره[6].

وجعل بعضهم –منه– قول امرئ القيس: (طويل)

(1) الكتاب 62/1.

(2) انظر المصدر نفسه 63/1 ، وديوانه، ص:270.

(3) انظر شرح قطر الندىٰ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنَّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط:1 ، 1988م، ص:1987.

(4) انظر الكتاب 77/1 ، وديوانه، ص:606 ، وفيه: ولكن عدلًا، بدلا من: ولكنَّ نصفاً، والمعنىٰ واحد.

(5) الكتاب، 76/1 ، 77.

(6) انظر شرح ابن عقيل، 269/1 ، وهمع الهوامع، 94/3.

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ** كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ

حيث حذف المعمول من الثاني، على تقدير: ولم أطلبه، والراجح – كما في الهمع –أنه ليس من باب التنازع؛ إذ التقدير: كفاني قليلٌ من المال، ولم أسع؛ بدليل: ولو أنَّ ما أسعى[1].

والتنازع في العمل له أمثلة كثيرة في النصّ القرآني، من ذلك قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:96]؛ فكل من الفعل «آتوني»، و«أفرغ»، يطلبان «قِطْراً» مفعولاً به[2].

***- إعمال اسم الفاعل المنوّن عمل الفعل:**

قال سيبويه: «وهذا قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً؛ فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً غداً... فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوَّناً»[3].

ويجوز حذف التنوين دون أن يتغيّر من المعنى شيءٌ؛ وينجر ما بعده للإضافة؛ ولا يجوز اجتماع التنوين مع الإضافة؛ قال سيبويه: ((وينجر المفعول لكفِّ التنوين عن الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين..))[4]. وجعل من ذلك قول الفرزدق[5]: (طويل)

أتاني على القعساء عادلَ وطْبِه **برجلَيْ لئيمٍ واُسْتِ عبدٍ تُعادلُهْ

والأصل قبل حذف التنوين: عادلاً وَطْبَه... بتنوين اسم الفاعل، ونصب ما بعده.

فأحلَّ الإضافة محلَّ التنوين؛ لأنهما يتعاقبان، ولا يجتمعان ألبتة؛ لأن ما بعد

(1) انظر همع الهوامع، 98/3.
(2) انظر شرح قطر الندى، ص:196.
(3) الكتاب، 164/1.
(4) المصدر نفسه، 166/1.
(5) انظر الكتاب، 167/1، ولم أجده في ديوانه.

التنوين يكون مرفوعاً، أو منصوباً، وفي حال الإضافة لا يكون إلا مجروراً.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق:3]، بتنوين اسم الفاعل، وبنصب ما بعده مفعولاً به، و(بالغُ أمرِهِ) بدون تنوين، بالجر علىٰ الإضافة. وعلىٰ كلا الوجهين قرئت الآية الكريمة. وقُرِئ كذلك بالتنوين والرفع (إنَّ اللهَ بالغٌ أمرُه)، علىٰ رفع الفاعل بفعله[1].

*- **القطع، وفيه مسألتان، هما:**

أ- قطع البدل عن المبدَل منه، كما جاء في قول الفرزدق[2]: (طويل)

ورثتُ أبي أخلاقَه عاجِلَ القِرَى **وعَبْطَ المَهَارِي كُومُها وشُبُوبُها

حيث قطع (كومُها وشُبُوبُها)، عن الجر إلىٰ الرفع، ولو جرَّ علىٰ البدل لجاز ذلك له، قال سيبويه: ((كأنه قيل له: أيُّ المهاري؟ فقال» كومُها وشبُوبُها))[3].

ب- قطع خبر كان وأخواتها عن اسمها، ومنه قول الفرزدق[4]: (طويل)

أصبح في حيثُ التقينا شريدُهم ** طليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعفُ

حيث جاء قوله (طليقٌ) مرفوعاً علىٰ القطع والابتداء؛ فالذي ألجأه إلىٰ هذا هو تبعيض الشريد وبيانٌ لأنواعه؛ فهو طليق، ومكتوف اليدين، ومزعفُ.

*- **ترخيم المنادى:**

الترخيم: هو حذف أواخر الأسماء المفردة، ولا يقع إلا في النداء، سوىٰ ما كان ضرورةً شعرية، وعلة الحذف هو طلب التخفيف في كلامهم، كما في حذف غيرها من الحروف[5]. ويُرَخَّم الاسم العلَم غير المنتهي بهاء التأنيث بشروط منها

(1) انظر إعراب النحاس، ص:981.

(2) انظر الكتاب، 16/2، وروايته في ديوانه، ص:59 هي:

ورِثتَ إلى أخلاقه عاجلَ القرى ** وضرْبَ عراقيبِ المتالي شَبُوبُها.

(3) الكتاب، 17/2.

(4) الكتاب، 10/2، وانظر ديوانه، ص:389.

(5) انظر الكتاب، 239/2.

أن يكون رباعياً فأكثر[1].

وهو ما نصَّ عليه سيبويه؛ حيث أجاز حذف الحرفين الآخرين من الاسم المرخّم؛ لكونهما بمثابة حرف واحد من حيث الزيادة، وذلك نحو: ياعُثْمَ في يا عُثْمَان، ويا أَسْمَ في يا أسماءُ، وجعل منه قول الفرزدق[2]: (كامل)

يا مَرْوَ إنَّ مطيَّتي محبوسةٌ ** ترجو الحِبَاءَ وربُّها لم يَيْأَسِ

والأصل: يا مروانُ، فحذف الحرفين الآخرين.

وأما العلَم المنتهي بهاء في آخره؛ فيكفي فيه حذفها، ومنه قول الفرزدق[3]: (بسيط)

يا حَمْزَ هل لك في ذي حاجةٍ غَرِضَتْ ** أنضاؤه ببلادٍ غير ممطور

فالأصل: يا حمزةُ. ومنه يا طلحُ، في يا طلحةُ....

***- جواز جمع أعلام الرجال جمع تكسيرٍ وجمع مذكّرٍ سالمٍ:**

قال سيبويه: ((اعلم أنك إذا جمعت اسم رجلٍ، فأنت بالخيار إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب، وإن شئت كسّرته للجمع على حدّ ما تُكَسِّر عليه الأسماء للجمع))[4]، وجعل من ذلك قول الفرزدق[5]: (وافر)

وشَيّدَ لي زُرَارةُ باذِخاتٍ ** وعمرُو الخير إذْ ذُكِر العُمُورُ

حيث جمع (عمرو) على (عُمُور)، والأكثر استعمالاً هو جمع المذكر السالم العمرُون.

---

(1) انظر شرح ابن عقيل، 160/2.

(2) انظر الكتاب، 257/2، وفي رواية ديوانه، ص:334 ، و الصدر فيه مختلف، وهو: **مروانَ إنَّ مطيَّتي معكوسةٌ**، فليس فيه ترخيم، وعليه فلا شاهد على رواية الديوان.

(3) انظر ديوانه، ص:223.

(4) انظر الكتاب، 395/3.

(5) انظر المصدر نفسه، 396/3 ، ولم أجده في ديوانه.

ثامناً - تعدّد الأوجه الإعرابية في الجملة الواحدة:

النحو العربي حمَّال أوجه؛ حيث يجوز في اللفظة أن تكون مرفوعةً، أو منصوبةً، أو مجرورةً تبعاً للمعنى المناسب، ومراعاةً لقواعد النحو وأصوله ومدارسه وشواهده. . .

أ- من ذلك النصب على الحال، أو على المصدر النائب مناب الفعل:

الغالب في الحال أن تكون منتقلة مشتقة، نحو: جاء زيدٌ راكباً[1]، وقد تأتي على غير ذلك من غير الغالب، كأن تأتي جامدةً فتؤول بمشتق.

والأصل فيها أن تكون اسماً؛ وإذا كانت فعلاً، فيمكن تحويله إلى اسمٍ مشتقٍ، للمناسبة، ولهذا اعتبروا «خارجاً» بمعنى «يخرج»؛ أي: أن أصله «يخرج» في قول الفرزدق[2]: (طويل)

على حَلْفةٍ لا أشتُمُ الدَّهرَ مسلماً ** ولا خارجاً من فيَّ زورُ كلام

والمعنى المؤيّد لهذا التحويل هو: لا أشتم طولَ الدَّهر مسلماً، ولا يخرج من فيَّ زورُ كلام[3]، وذلك بعطف فعل على فعل، وهو أولى طلباً للمشاكلة، وإلا لكان عطْف اسمٍ على فعلٍ، وفي هذا مغايرة، وقد يكون ((أنه عطف «خارجاً» على محل جملة «لا أشتم» ، فكأنه قال: حلفتُ غيرَ شاتمٍ ولا خارجاً))[4].

فلماً حوّل (يخرج) إلى (خارجاً) نصبه على الحال، واستدلوا ببيت الفرزدق هذا على نصب (قادرين) في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: 4]؛ أي: حوّل «نقدر» إلى «قادرين»، فنُصِب على الحال.

قال النحاس بعد أن نقل هذا الكلام: ((وهذا خطأ؛ لأن لكلٍ إعرابه؛ تقول:

(1) انظر شرح ابن عقيل، 313/1 – 315.

(2) انظر الكتاب، 346/1، وانظر ديوانه، ص:539 وفيه «على قسمٍ» بدلًا من «على حلفةٍ» في الشطر الأول، وفي الشطر الثاني منه، فيه «سوء كلام» بدلاً من «زورُ كلامٍ».

(3) انظر شرح أبيات المفصل، 337/1.

(4) مغني اللبيب ، 405/2.

جاءني زيدٌ يضحكُ، وجاءني زيدٌ ضاحكاً، ومررتُ برجلٍ يضحك، ومررتُ برجلٍ ضاحكٍ))[1].

والمفهوم من كلام النحاس، أن قوله: (يضحك) في الجملة الأولىٰ يكون في موضع صفةٍ، و(ضاحكاً) في الجملة الثانية يكون في موضع حال، ولهذا لا يلزم عنده تحويل الفعل إلىٰ اسمٍ مشتق في هذا الباب؛ فلكلٍ إعرابه الخاص به، والمناسب له.

وكلام المحققين من النحاة فيما نقله ابن هشام في هذا الشاهد هو ((أن (خارجًا) مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجاً ، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك: 30]؛ لأن المراد أنه حلف بين الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين علىٰ شيءٍ آخر))[2].

وهو ما ذهب إليه سيبويه في قوله: ((فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجا...))[3].

ب- ومن ذلك – كذلك- ما جاء من توجيهٍ إعرابيٍ في قول الفرزدق[4]: (طويل)

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ** إذا جمعتْنا -يا جريرُ- المجامعُ

حيث أجازوا في لفظ « آبائي» أن يكون خبراً للمبتدأ «أولئك» ، والجملة بعده خبرا ثانياً، أو أن يكون عطف بيان والجملة بعده خبر المبتدأ.

(1) إعراب النحاس، 1028، وانظر كتاب سيبويه، 173/1.
(2) انظر الكتاب، 39/1.
(3) انظر الكتاب، 346/1.
(4) انظر ديوانه، ص:360.

تاسعاً - خصائص صرفية ولهجية:

أ- *- القياس في مضارع (فَعِل) بكسر العين:

أورد سيبويه عدّة أفعال من باب (فَعِل يَفعِل)، بكسر العين في الماضي والمضارع، وعدّها مسموعةً، وهي: حَسِب يَحسِب، ويَئِس يَيئِس، ويَبِس يَيبِس، ونَعِم يَنعِم، وقد جاء هذا الأخير في قول الفرزدق[1]: (وافر)

وكُومٍ تَنْعِمُ الأضيافَ عيناً ** وتُصبح في مَبَاركها ثِقالا

حيث استعمل الفعل (تَنعِم) بكسر العين، وذكر سيبويه أن الفتح في هذه الأفعال أقيس من الكسر[2].

وقد نقلها ابن يعيش بعينها، وهي أربعة أفعال عدَّها شاذَّةً ، وجعل منه الفعل «نَعِمَ يَنعِم» في قول امرئ القيس: (طويل)

ألا عِمْ صباحاً ألا أيُّها الطللُ البالي ** فهل ينعِمَنْ مَن كان في العُصُرِ الخالي

ثم استطرد قائلاً: ((والفتح في هذا كله هو الأصل، والكسرُ على التشبيه بـ«ظَرُفَ» «يظْرُفُ»))[3].

ب- تخفيف الهمزة:

لقد مالت بعض القبائل العربية إلى تخفيف الهمزة أو إسقاطها طلباً للخفة والاقتصاد في المجهود العضلي، ولربما كانت تميم إحدى هذه القبائل؛ فقد لاحظ بعض الدارسين للهجات العربية أنه ((تكاد تجمع الروايات على أن التزام الهمز وتحقيقه من خصائص قبيلة تميم...))[4]، وقد عبّر عنها شاعرها الفرزدق

(1) انظر الكتاب، 39/4 ، وديوانه، ص:422، وفيه «تنعَم» بفتح العين، والأضيافُ بالرفع، ولكلٍّ معناه المناسب له.

(2) انظر الكتاب، 39/4.

(3) شرح ابن يعيش ، موفق الدين ، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط:2001م، 427/4.

(4) انظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط:، 1995م، ص:75.

بهذا التخفيف في الهمزة، في قوله[1]: (كامل)

راحت بمسلمةَ البغالُ عشيّةً ** فارعَيْ فزارةُ لا هَنَاكِ المرتعُ

حيث أراد «لا هنأك»؛ فحذف الهمزة تخفيفاً[2].

وتخفيف الهمزة أو إسقاطها أمر شائع عند العرب، وقد عبَّرت عن هذه الظاهرة اللغوية العديد من القراءات القرآنية المثبتة عن السبعة وغيرهم.

ج- إشباع الحركات (مَطْلُها):

إذا أشبعت الحركات في اللغة العربية، فيتولّد عنها الحروف؛ فإشباع الفتحة يتولّد عنه الألف، وإشباع الضمة يتولّد عنه الواو، وإشباع الكسرة يتولّد عنه الياء، وقد عبّر عن هذه الظاهرة كثيرٌ من القراءات القرآنية، وقد عرفت -أيضاً- بـ»مطل الحركات»؛ أي: إشباعها، وهي لغة شائعة في اللهجات العربية، ولهذا اعتبر ابن جني أن الحركات أبعاضُ الحروف؛ فصرّح به قائلاً: ((واعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف، والواو، والياء؛ فكما أن هذه الحروف ثلاثة؛ فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة؛ فالفتحة بعض الألف، والضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء))[3].

ومن إشباع الكسرة التي يتولد عنها الياء، قول الشاعر: (رجز)

يا قومُ قد حوقلتُ أو دنوتُ ** وشرُّ حِيقال الرجالِ الموتُ[4]

حيث أشبعت الكسرة فتولّد عنها الياء في قوله: (حِيقال)

---

(1) انظر ديوانه، ص:353 ، وقد جاءت الرواية في صدره: ومضتْ لِمسْلَمةَ الرِّكَابُ مُوَدَّعا...، وارتشاف الضرب، 2416/4.

(2) انظر شرح أبيات المفصل، 1210/2 – 1224.

(3) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط:2، 1993م، 17/1.

(4) انظر شرح ابن عقيل، 72/2.

وجعلوا من هذا الإشباع – أيضاً- قول الفرزدق[1]: (بسيط)

تَنْفِي يدَاها الحَصَى في كلِّ هَاجِرةٍ ** نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفُ

فالأصل: الدراهم، والصيارف، وقيل: الدراهيم جمع درهام، وعند سيبويه يكون اسماً للجمع، أو على المدّ (الإشباع) كما ذكر[2]، ومن أمثلة سيبويه كذلك: مساجيد، ومنابير ، في مساجد ومنابر[3].

د- الفرق بين لفظ «زوج» ، و»زوجة»، من حيث الإفراد والجمع:

نصّ الأصمعي على أن لغة عامّة العرب أنهم يقولون: «زوج» بدون تاء، وهو الكثير الشائع، وجمعها «أزواج»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة:25]، وخالفت في ذلك تميم، وكثيرٌ من قيس وأهل نجد، حيث يدخلون التاء على لفظ «زوج»، فيقولون «زوجة»، وجعلوا شاهداً على ذلك قول الفرزدق: (طويل)

فإنَّ امرأً يسعى يُخبِّبُ زوجتي ** كساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرَى يستبيلُها

حيث قال «زوجتي»، وعليه فإن جمعها حينئذ زوجات، لا أزواج؛ فاختلف المفرد فترتب عليه اختلاف الجمع، ومرجع هذا إلى اختلاف اللهجات.

أبرز نتائج البحث وتوصياته

أولاً- نتائجه:

1- إن الفرزدق شاعر من شعراء بني تميم، وشعره قوي رصين؛ يُستدل به في جانب اللغة بشكل عام، والجانب الصرفي والنحوي بشكل خاص.

2- لم يخلُ كتاب في اللغة أو النحو والصرف على وجه الخصوص لمتقدمين أو لمتأخرين من استدلالٍ بشعره، ويُعتبر كتاب سيبويه المصدر الأول لهذا

(1) انظر الكتاب، 28/1، وشرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 491/5، ولم أجده في ديوانه.

(2) انظر الكتاب، 28/1، وإعراب النحاس، ص: 442 ، .

(3) الكتاب، 28/1.

الاستدلال، وكل مَن جاء بعده كان عالةً عليه.

3- كان شعر الفرزدق الأوفرَ حظاً في كتاب سيبويه؛ فقد جاء في أغلب أبواب الكتاب ومسائله.

4- يُعتبر سيبويه – من خلال كتابه – صاحب الفضل في نسبة كثير من الشواهد الشعرية إلى الفرزدق- كما غيره من الشعراء –، والتي قد تعذَّر العثور على ثُلَّةٍ منها في ديوانه المطبوع، أوفي مصادر أخرى.

5- جُلُّ ما جاء في هذا البحث هو في الجانب النحوي؛ ثم بعض المسائل الصرفية واللهجية، التي تمثّل لهجة تميم، وهي لهجة الشاعر بلا شكٍّ.

6- أتينا في كثيرٍ من المواضع بشواهد أخرى لشعراء آخرين، وذلك للمقارنة؛ فتبيّن أنها جاءت موافقةً – في الغالب – للغة الفرزدق، وفي هذا دليل على صحة لغته وشواهده الرصينة، التي جاءت على اللغة الأدبية المشتركة عند عامة الشعراء.

6- أشرنا إلى كثيرٍ من مواضع اختلاف روايات شعره، بين ما ورد في كتب النحاة، وما ورد في ديوانه المطبوع الذي اعتمدنا عليه في تخريج الشاهد بشكل أساسي.

7- أشرنا إلى اختلافات النحاة في تخريج شواهده النحوية، والتي أثبتناها إثراءً للبحث، واستطراداً لمسائله.

8- على الرغم من كثرة الشواهد التي أتينا بها في هذا البحث، إلا أن ما عدلنا عنه، أو ما لم نستطع الوصول إليه بسبب قلة المصادر والمراجع، أو بسبب قلة الوقت؛ كان هو الأكثر؛ مما يمهد الطريق لباحثين آخرين ليدلوا بدلوهم نحو دراسته بشكل أوسع، كأن تكون دراسة متخصصة لنيل درجة الماجستير، أو الدكتوراه.

9- سعى هذا البحث المتواضع إلى لملمة شتات شواهد شعر الفرزدق، تسهيلاً للباحثين للرجوع إليها في مظانّها المبثوثة فيها.

10- لاحظ الباحث من خلال العرض السابق للشواهد أن عدداً منها يمكن حمله

علىٰ أكثر من وجهٍ إعرابيٍ، فالنحو حمَّال أوجه.

11- من استطاع أن يُلِمَّ بشواهد شعر الفرزدق إحصاءً، وحفظاً، ودرايةً، فنعتقد أنه – في رأينا - قد وقف علىٰ جزءٍ كبير من أبواب النحو ومسائله، التي تؤهله لسبر غوره[1]، ومعرفة أسراره ومراميه؛ لأن المشهور أن شعر رؤبة بن العجاج هو المعول فيه أنه حفظ لنا ثلث اللغة؛ فهو كذلك يمثل ثلث الشواهد اللغوية في كتب النحاة.

ثانياً- التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1- دراسة الجانب اللغوي في شعر الفرزدق دراسةً مستفيضة؛ بحيث تكون رسالة علمية في جانب اللغة.

2- التركيز علىٰ توظيف شعره بشكل عام في الجانب التطبيقي التعليمي، في مادة «النحو الأساسي «.

3- إمكانية عمل معجم لغوي من خلال شعره الموصوف بالقوة، والرصانة؛ حيث إنه – كما يقولون- يحوي ثلث لغة العرب.

4- إمكانية عمل دراسة إحصائية لشعره المستدل به في اللغة من خلال كتب التراث، مرتّبةً وفق أبواب النحو ومسائله؛ لتكون مرشداً معينا للباحثين والدارسين.

==========

(أهم المصادر والمراجع)

1- أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، بطرس البستاني، دار الجيل ، بيروت، لبنان، لاط ، 1989م.

2- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:2 ، 2008م.

3- الأغاني، أبوالفرج الأصفهاني، تحقيق: علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، لاط، لات.

(1) يقال: سبر غورَه: تبيّن حقيقته وسرّه. انظر المعجم الوسيط 2309/1 (سبر).

4- تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، شوقي ضيف، دار المعارف، ط:5، لات.
4- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، لاط، 1988م.
5- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1987 م.
6- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه، الدكتور: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي ، مصر، القاهرة، ط:1 ، 1998م.
7- سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط:2 ، 1993م،
7- شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي، تحقيق: محمد نور رمضان، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط،1 ، 1999م.
8- شرح الأشموني على الألفية ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط:1 ، 1955م.
8- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر،ط:1/1990م.
9- شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، لاط، 1999م.
10- شرح ابن عقيل ، تحقيق: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 3، 1996م.
11- في أدب الإسلام (عصر النبوة والراشدين و بني أمية،) ، محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، ط:2، 1986م.
12- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط:، 1995م.
13- قطر الندى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط:1، 1988م.
14- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت، ط:1 ، لات.
15- معاني الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، 1955م.
16- معجم الشعراء المخضرمين والأمويين، عزيزة فوال بابيتي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط:1 ، 1998م.
17- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، لاط، لات.
18- النحو المصفّى، محمد عيد، مكتبة الشباب.
19- همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1 ، 1998م.
20- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: يوسف علي طويل، ومريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط:1، 1998م.